برنامج راصد لمراقبة البرلمان

التقرير الأسبوعي الثالث عشر لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثالثة

2016/2/13

«القانونية» تنتهي من مناقشة قانون الانتخاب وتوقع عرضة على المجلس الاسبوع المقبل

مخالفة دستورية في الجلسة الرقابية للنواب

212 سؤال وجه للحكومة منذ بداية الدورةواستجوابين و3 اقتراحات بقانون و35 مذكرة.

19 اجتماع عقدتة 13 لجنة نيابية الاسبوع الماضي.

عقد مجلس النواب في الاسبوع الثالث عشر من دورتة العادية الثالثة جلستين تشريعية واخرى رقابية فيما عقدت 13 لجنة نيابية 19 اجتماعا ولم تعقد 7 لجان اي اجتماعات خلال الاسبوع الماضي.

وفي الجانب الرقابي بلغ مجموع الاسئلة التي وجهها نواب للحكومة منذ بداية الدورة منتصف تشرين ثاني الماضي وحتى نهاية الاسبوع الثالث عشر من الدورة 212 سؤالا فيما تم تسجيل تقديم استجوابين و35 مذكرة و3 اقتراحات بقانون.

وشهدت اعمال الاسبوع الماضي حدثين رئيسيين الاولى فقدان النصاب في جلستي المجلس التشريعية التي عقدت الاحد والرقابية التي عقدت يوم الثلاثاء وشهدت هذة الجلسة مخالفة المجلس لاحكام الدستور فيما يخص نصاب انعقادها القانوني، والثاني انتهاء اللجنة القانونية من مناقشة مواد مشروع قانون الانتخاب تمهيدا لاقرارة ورفعة الى المجلس للنظر فية ابتداء من الاسبوع المقبل.

فيما يتعلق بجلسات المجلس التي عقدت الاسبوع الماضي، فقد حال فقدان النصاب القانوني دون اكتمال الجلسة التشريعية « الاحد » بعد مايقارب الساعه من عقدها، فيما تغاضي رئيس الجلسة عن فقدان النصاب في الجلسة الرقابية « الثلاثاء» وواصل عقدها حتى وصل عدد النواب تحت القبة عند رفعها الى 16 نائب حسب ما اوردت صحف وما تم رصده من قبل فريق راصد.

وقد شكك النواب (محمود الخرابشة، امجد المجالي) بدستورية عقد الجلسة التشريعية منوهين الى ان عقدها تم بدون وجود نصاب مكتمل (76) نائب، فيما رفضت رئاسة المجلس ذلك، واكدت على توفر النصاب عن عقد الجلسة ورفعها عند فقدانه.

وبدا واضحا وجود مخالفة لاحكام الدستور في المادة 84 منة في جلسة المجلس الرقابية حيث تنص هذة المادة على انه «لا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية إلا إذا حضرتها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت هذه الأغلبية حاضرة فيها «.

ويلاحظ راصد ان جلسات مجلس النواب تعاني منذ فترة من مسالة فقدان النصاب، الامر الذي كان يدفع رئاسة المجلس احيانا لارجاء عقدها لمدة نصف ساعة زيادة عن النصف ساعة التي نص عليها النظام الداخلي لتوفير النصاب.

وخلال الاسبوع الماضي عقدت 13 لجنة نيابية 19 اجتماعا طغى فيها الجانب الرقابي والتشاوري واللقاء مع مختصين في شؤون مالية وبرلمانية على الاجتماعات التشريعية، فيما توافقت اللجنة الادارية التي قرر المكتب التنفيذي تشكيلها على رئيسها ونائبه ومقررها.

وحتى الان لم ياخذ مجلس النواب علما بتشكيلة اللجنة الادرية ولم يبت في موقفه منها، اذ حال رفع الجلسة التي خصصت لاعلام المجلس باعادة تشكيل اللجنة قبل الوصول الى البند المخصص لذلك على جدول اعمال المجلس بسبب فقدان النصاب.

وعقدت اللجان (القانونية، التربية والتعليم والثقافة، المالية، النزاهة والشفافية، ومشتركة المالية والاقتصاد) اجتماعين، فيما عقدت لجان (الريف والبادية، الطاقة، العمل، التوجيه الوطني، الادارية، السلوك، الشباب والرياضة، الزراعة والمياة، الاقتصاد والاستثمار) اجتماع واحد، بينما عقدت لجنة الاخوة البرلمانية الاردنية - الاماراتية اجتماعا التقت فيه مع السفير الاماراتي لدى الاردن بلال الربيع البدور.

ولم تعقد 7 لجان هي (فلسطين، الشؤون الخارجية، المرأة، السياحة والاثار، النقل والخدمات العامة، الحريات العامة وحقوق الانسان، الصحة والبيئة) اي اجتماع لها خلال الاسبوع الماضي.

خلال اجتماعات اللجان تم اقرار مشروعي قوانين، فقد اقرت اللجنة القانونية مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية، وأقرت لجنة الطاقة والثروة المعدنية، مشروع قانون المصادر الطبيعية لسنة 2015.

وواصلت اللجنة القانونية مناقشة مشروع قانون الانتخاب، وشرعت بمناقشة مشروع قانون النزاهة ومكافحة الفساد لسنة 2015، فيما انهت اللجنة المشتركة (المالية والاقتصاد) مشاوراتها حول مشروع قانون البنوك،

وناقشت اللجنة المشتركة (المالية والاقتصاد والاستثمار) مشروع قانون معدل لقانون البنوك لسنة 2015، وواصلت لجنة الاقتصاد والاستثمار مناقشة مشروع قانون غرف التجارة رقم 70 لسنة 2003.

بدورها ناقشت لجنة النظام والسلوك، بحضور مؤسسة الشركاء الدوليين، مسودة إجراءات عمل مدونة النظام والسلوك، وعقدت اللجنة المالية اجتماع مع خبراء برنامج «سيجما» الممول من الاتحاد الاوروبي لمناقشة موضوع «الوقاية من الفساد في العطاءات الحكومية».

وناقشت لجنة التوجية الوطني والإعلام نتائج ورشة العمل التي عقدت خلال الفترة الواقعة ما بين 3 و4 من الشهر الحالي تحت عنوان «مجلس الشكاوى، الفكرة والتطبيق»، وطالبت اللجنة المالية في اجتماع عقدته الحكومة تعديل نظام ضريبة الدخل والمبيعات.

وعقدت لجنة التربية والتعليم والثقافة اجتماعين رقابيين الاول مع رئيس نقابة اصحاب المدارس الخاصة وعدد من اعضاء مجلس النقابة لبحث عدد من القضايا والمشكلات التي تعيق عمل بعض المدارس الخاصة، كما عقدت اجتماع اخر مع نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ناقشت فيه نظام تأسيس وترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية.

وعقدت لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق اجتماعا اكدت في الاول اهمتامها بمتابعة المعلومات المتناقلة عن وجود مرض «التهاب الفم الحوصلي» بشحنة الأبقار الحية المستوردة من كولومبيا والتي في طريقها إلى الأردن، فيما ناقشت اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق، موضوع التهرب الضريبي.

وناقشت لجنة الريف والبادية موضوع التعويضات البيئية لمناطق البادية، وتوافقت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية على تشكيل لجنة لتقييم الأضرار التي لحقت بالشركات التي تعمل في مجال التحميل والتنزيل بالمراكز الجمركية.

والتقت لجنة الشباب والرياضة ممثلين عن أندية المحترفين لكرة القدم، للإطلاع على المشاكل والهموم التي تواجه الأندية، وناقشت لجنة الزراعة والمياه النظر الشكوى المقدمة للجنة بخصوصالصيد الجائر، حيث استمعت اللجنة لملاحظات واقتراحات الحضور.

الى ذلك توافقت اللجنة الإدارية المشكلة بقرار من المكتب التنفيذي على اختيار النائب قصي الدميسي رئيساً لها، والنائب فارس هلسة نائباً للرئيس، والنائب محمد الزبون مقرراً لها.

وشهدت اعمال الاسبوع ايضا نشاطا لعدد من الكتل النيابية حيث عقدت كتلة مبادرة اجتماع مع وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيما عقدت كتلة الاصلاح اجتماع مع وزير العمل وعقدت كتلة تجمع النهضة الديمقراطي النيابي اجتماعا خاصا للتداول في بعض الملفات الراهنة فيما لم يسجل اي اجتماعات معلنه لباقي الكتل